المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ملف: ندوة "مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني"

الدوحة - 14-15 تشرين الثاني/ نوفمبر

نحو اقتصاد سياسي لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية

طارق دعنا

ملف ندوة " ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني" (14 و15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)

نحو اقتصاد سياسي لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية

طارق دعنا

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
org.dohainstitute.www

ملخص تنفيذي

تُجادل هذه الورقة في أن أي محاولة لإعادة بناء مشروع وطني فلسطيني، يتخلص بها من أغلال السياق الذي أنتجته اتفاقات أوسلو وتقييداته، ويكون قادرًا على مجابهة البنية الاستعمارية فعلًا؛ لا بُدّ لها من بناء قاعدة اقتصادية مستقلة، تكون أساسًا لإعادة بناء البِنى السياسية والاجتماعية المشتتة والمجزأة ومرافقة لها. فمنذ سنوات الاحتلال الأولى يتبين، بجلاء، الجانبُ الاقتصادي للإستراتيجيات الاستعمارية، الهادفة إلى إجهاض بناء قواعد اقتصادية وتنموية، تدعم قيام مشروع وطني فاعل.

ولقد تكرست هذه النظرة بعد اتفاقيات أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية؛ بحيث فقَدَ الجسم السياسي الفلسطيني الرسمي ما تبقى له من استقلال، وأصبح رهنًا بالريع المالي المشروط، وعرضة للابتزاز والضغط، بناءً على أجندة الدول المانحة والمتوافقة مع الأجندة الإسرائيلية. إن البنية الاستعمارية وتفاعلها مع التدخلات الخارجية في تصميم السياسات الاقتصادية للسلطة، قد أدى إلى خلق أشكال جديدة من الفجوات الاجتماعية والطبقية والمناطقية؛ ما أدّى إلى انقسامات مجتمعية، من شأنها عرقلة بناء مشروع وطني وحدوي. كما أن فقدان القاعدة الاقتصادية المستقلة قد أدى إلى تدخل القوى الخارجية في إعادة هندسة المجتمع الفلسطيني، على نحو يتعارض ومتطلبات السياق المحلي القابع تحت قبضة البنية الاستعمارية. يظهر هذا بيِّنًا في مشاريع المنظمات غير الحكومية الغربية الناشطة في المناطق المحتلة، وقدرتها على تحييد شرائح اجتماعية متعلمة ومهنية.

يغلب على الرؤى والتحليلات الطابعُ السياسي والمؤسساتي وهو ذو أهمية قصوى بلا شك، وعلى الرغم من تزايد الأصوات المنادية بإستراتيجية وطنية جديدة ذات توجهات وأفكار جديدة اليوم، لا يزال البُعد الاقتصادي غائبًا إلى حدٍّ بعيد.

تحاول هذه الورقة أن تساهم في سدّ هذه الفجوة، فتحفز على التفكير والنقاش في أهمية بناء قواعد اقتصادية، من أجل ضمان صلابة أي مشروع وطني مستقبلي ومناعته.

المحتويات

مقدمة	1
اتفاقية أوسلو وملحقاتها الاقتصادية	3
المساعدات الأجنبية	6
بناء الدولة على أسس الليبرالية الجديدة	7
استنتاجات	10
المراجع	12

نحو اقتصاد سياسي لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية

طارق دعنا

مقدمة

يحتّم ترابطُ الاقتصاد والسياسة الجدلي، على الجهد الساعي لإعادة بناء مشروع وطني ذي بُعد تحرري مقاوم، أن يأخذ في حسبانه بناءَ قاعدة اقتصادية تناقض هذا الواقع الاقتصادي – السياسي الذي فرضته اتفاقية أوسلو، وتتجاوزه. ففي الواقع، لا يمكن فهم الظواهر السياسية بمعزل عن الاقتصاد، كما لا يمكن فهم ديناميات الاقتصاد من دون فهم المؤثرات السياسية المرتبطة بها، فالسياسي والاقتصادي مترابطان ترابطًا جدليًّا، ولا يمكن فصلهما أو تحييد أحدهما من دون النظر إلى الآخر. وبذلك، يتطلّب بناء مشروع سياسي – إن أُريدَ له أن يكون متينًا ومستقلًا وقادرًا على ردع الابتزاز الخارجي ومحاولات فرض التبعية – توافر قواعد وبِنى اقتصادية تدعمه.

وفي الحالة الفلسطينية، من الواضح أن غياب القاعدة الاقتصادية، أو سوء استخدامها – عندما توافرت نسبيًا في بعض المراحل السابقة لأوسلو – قد مثّل، دائمًا، معضلة كبيرة في مسار بناء مشروع وطني فاعل وقادر على تحقيق مكتسبات سياسية ملموسة.

لقد كان لنشأة حركة التحرر الوطني الفلسطيني في الخارج دور كبير في تجنب المقيِّدات الاقتصادية، وحالة التبعية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على المناطق المحتلة؛ بحيث استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية توفير مصادر التمويل اللازمة، وبناء مشاريع إنتاجية، كما هو الحال مع مشروع "صامد"، وما تضمنه من مشاريع زراعية وصناعية، ساهمت في دعم صمود المخيمات في الأردن ولبنان، واكتفت ذاتيًّا بمصادر تمويل حيوية. غير أنه، في أحيان أخرى، تم استغلال المصادر المالية لتحقيق مصالح فئوية وإقصاء الآخرين، ويَضَحُ

ذلك في سوء استخدام الأموال المخصصة لدعم إستراتيجية "صمود" عبر اللجنة الفلسطينية – الأردنية المشتركة خلال عقد الثمانينيات؛ بحيث شجع هذا النهج على التلاعب والاحتكار، وأفضى إلى ممارسات فاسدة، وتضارب في مشاريع التنمية. "وفي حين كان الهدف المعلن لصندوق الصمود دعم قطاعات التعليم والزراعة والصحة والإسكان، كان المستفيدون الرئيسون من كبار المُلّاك، وموظفي الخدمة المدنية الأردنيين (في الضفة الغربية)، وجماعات مهنية، يحصلون على قروض إسكان سخية"[1].

وفي بداية التسعينيَّات، عانت منظمة التحرير ندرة الموارد المالية، وكانت على وشك الإفلاس التام بسبب نضوب مصادرها التمويلية، وخصوصًا القادمة من دول الخليج، بسبب موقف المنظمة المتعاطف مع صدام حسين في غزوهِ الكويتَ. ومثَّلت الحالة الاقتصادية المتدهورة للمنظمة أحد العوامل الدافعة باتجاه التسوية السلمية، والدخول في عملية أوسلو.

وبعد قيام سلطة الحكم الذاتي، ضمن معادلة علاقات السيطرة والتبعية التي يفرضها المستعمِر على المستعمَر، تم شل قدرة الفلسطينيين على إدارة مواردهم الاقتصادية والطبيعية، وبناء قاعدة اقتصادية مستقلة تستند إليها المشاريع السياسية الوطنية. وقد أدّى اعتماد السلطة على المساعدات الأجنبية المشروطة، إلى اختراق الحركة الوطنية الفلسطينية وفئات لا يستهان بها من الشعب الفلسطيني، وربطها بشبكات مصالح معقدة، مرتبطة ببنية السلطة الريعية. وبهذا، كان الضغط الاقتصادي أحد العوامل التي أدت إلى تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية وتشتتها، وعدم قدرتها على وضع إستراتيجيات بديلة. كما أن الطريقة التي تم بها تصميم اقتصاد السلطة وإدارته، منذ أوسلو، قد أنتج شبكات مصالح واسعة، وفئات من الرأسماليين والبيروقراطيين المستفيدين من الأوضاع السياسية – الاقتصادية الراهنة؛ ما مثّل عقبة كبيرة في طريق إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية.

[1] Salim Tamari, "The Palestinian Movement in Transition: Historical Reversals and the Uprising," *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 2 (1990/1991), pp. 57-70, accessed on 9/8/2016, at: http://www.palestine-studies.org/jps/fulltext/41238

اتفاقية أوسلو وملحقاتها الاقتصادية

أفضت اتفاقية أوسلو الموقّعة عام 1993 إلى تحولات جذرية في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية ووظائفها؛ بحيث تم السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالعودة، وإنشاء سلطة حكم ذاتي لإدارة المناطق المأهولة بالسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، في سياق حالة جغرافية مُحكَمة الحصار ومقطّعة الأوصال لا تتجاوز الـ 18٪ من مساحة الضفة الغربية، بينما بقيت معظم مساحة الضفة الغربية التي تتميز بتوافر الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية، تحت السيطرة العسكرية والاستيطانية الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، تم وضع ركائز نظام اقتصادي يسترشد بمبادئ اقتصاد السوق الحرة، وأصبح من المألوف استخدام لغة الاقتصاد الرسمي، كالنمو، والاستثمار، وتداول خطاب التنمية ذي المرجعية الدولية، والمصطلحات التقنية المدعّمة بمنطق الإحصاءات والأرقام والجداول. وفي خضم هذه الديناميكية، تم فرض ميكانيزمات لإعادة تشكيل الوعي الفلسطيني بعيدًا من مبادئ التحرر والمقاومة وتقرير المصير، وباتجاه قضايا بناء الدولة، والحكم الرشيد، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وحكم القانون، والأمن والاستقرار السياسي، ورواتب القطاع العام، وغيرها من القضايا الشائعة في الكثير من الدول النامية التي اندمجت في نطاق العولمة الرأسمالية. لكن تبقى هناك اختلافات بنيوية عميقة بين دول العالم الأخرى ذات السيادة الجغرافية والسياسية (على الأقل نظريًا)، وبين استثنائية الوضع الفلسطيني القابع تحت سيطرة الاحتلال العسكري والاستعمار الاستيطاني المسيطر كل السيطرة على الأراضي، والمصادر الطبيعية، والمياه، والحدود، والمتحكم بالحياة اليومية للفلسطينيين، بما في ذلك قرارات النخب السياسية ومؤسساتهم الرسمية التي أنشأتها اتفاقية أوسلو.

لم تأت اتفاقية أوسلو ومرفقاتها الاقتصادية – وبالتحديد بروتوكول باريس سنة 1994 – كضامن للشروط الإسرائيلية السياسية والأمنية، واستكمال السيطرة الكولونيالية على أراضي المناطق الفلسطينية المحتلّة عام 1967 ومصادرها فحسب، بل أتت، مع ذلك، استجابةً فورية لمتطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد الإسرائيلي، والتحول نحو اللبرلة الاقتصادية منذ أواسط الثمانينيات؛ ما يتطلّب مناخًا ملائمًا من الاستقرار السياسي،

لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات[2]. لقد مثّلت الانتفاضة الأولى عام 1987 تهديدًا غير متوقع للاستقرار السياسي الذي رغبت فيه الحكومة الإسرائيلية؛ من أجل إتمام نجاح عملية التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وهكذا، كانت اتفاقية أوسلو أشبه بطوق النجاة الذي ضمن فرض الاستقرار، مع استمرار السيطرة الإسرائيلية على المقدرات والمصادر الفلسطينية، وإعفاء إسرائيل، كقوة احتلال، من التزاماتها القانونية والخدماتية تجاه السكان، وذلك بنقل الصلاحيات المدنية إلى السلطة الفلسطينية.

لقد ضمنت إسرائيل مأسسة حالة التبعية الاقتصادية للمناطق المحتلة عبر بروتوكول باريس الاقتصادي، والذي لم يؤدِّ إلى أي تغيّر في طبيعة العلاقات الاقتصادية، والسيطرة الاستعمارية التي سادت منذ احتلال 1967. فقد فرض بروتوكول باريس اتحادًا جمركيًا يُلزم السلطة الفلسطينية اتباع سياسة إسرائيل التجارية والتعريفية، وقلّص من دور السلطة في اتخاذ سياسات ضريبية. وقد ضمن البروتوكول سيطرة إسرائيل على عائدات الضريبة التي تتولى تحصيلها، بالنيابة عن السلطة، على البضائع والسلع الصادرة أو الواردة إلى السوق الفلسطينية، عبر الحدود البرية والموانئ البحرية التي تتحكم بها إسرائيل كليًّا، وبذلك ضمنت إسرائيل السيطرة على مورد حيوي لميزانية السلطة. وقد درجت العادة على استغلال إسرائيل أموال الضرائب كورقة ضغط على السلطة الفلسطينية وابتزازها، في حال قيامها بخطوات غير مرغوب فيها إسرائيليًّا.

علاوة على ذلك، كان للمنطق الاقتصادي الذي ارتكزت عليه "عملية أوسلو" أهمية بالغة في فهم الواقع التنموي الفلسطيني؛ بحيث إنها قامت على أسس ما يسمى "ثمار السلام"[3]، أو "سلام الأسواق"، أو "سلام الأعمال" كما سمّاه بعضهم، والذي يضع مسائل التكامل والرفاه الاقتصاديَّيْن مؤشرًا أساسيًا على نجاح "عملية السلام"، مع تجاهل تام للمسائل السياسية المحورية التي كانت هي لبَّ الصراع على مدى ما يقارب سبعة عقود من الاحتلال. ففي ظل النظام العالمي الجديد والعولمة، وعِد الفلسطينيون برفاه اقتصادي غير مسبوق إذا قبلوا بالتسوية السلمية، حتى إن بعض المتفائلين ذهبوا إلى القول بأن قطاع غزة سيصبح سنغافورة الشرق الأوسط. كما أن

---

[2] Jonathan Nitzan & Shimshon Bichler, *The Global Political Economy of Israel* (London, Virginia: Pluto Press, 2002), pp. 247- 375.

[3] Markus E. Bouillon, *The Peace Business: Money and Power in the Palestine-Israel Conflict* (London: I.B.Tauris, 2004).

إسرائيل كانت ترى في أوسلو أداة فعالة في كسر المقاطعة العربية الاقتصادية، وبناء علاقات تجارية ودبلوماسية مع الدول العربية واختراق أسواقها.

وبالفعل، كانت للرؤية الإسرائيلية، في ما يتعلق بالمنافع الاقتصادية لعملية السلام، انعكاسات إيجابية على نمو الاقتصاد الإسرائيلي، ففي الفترة ما بين 1994–2000 حلّقت مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل إلى 14.2%. وخلافًا لذلك، وعلى الرغم من التمويل الدولي الهائل للسلطة، كان الاقتصاد الفلسطيني، في الفترة ذاتِها، يتدهور على نحو غير مسبوق، مع ارتفاع كبير في نسبة العاطلين عن العمل، والفقر، وهبوط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8%[4]. علّق رجل الأعمال الإسرائيلي بيني غاون على الأداء الاقتصادي الإسرائيلي في هذه الفترة بقوله: "إن مثل هذا النمو كان من غير الممكن أن يحدث من دون الشروع في عملية السلام"[5].

وعلى الرغم من فشل منطق "ثمار السلام" الذريع، تم إدارة الواقع السياسي والاقتصادي، في فترة ما بعد الانتفاضة الثانية، بمنطق مشابه، ولكنْ على نحوٍ أكثر مهنية وحرفية، تجلّى واضحًا في التوافق الأيديولوجي بين إستراتيجية "السلام الاقتصادي" التي أطلقها اليمين الإسرائيلي، والظاهرة الفلسطينية التي عرفت، غربيًّا، باسم "الفيّاضيّة"، نسبة إلى رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق سلام فياض (2007–2013). فمن وجهة نظر نتنياهو؛ إن "السلام الاقتصادي" يرتكز على الاقتصاد والأمن من أجل تحقيق السلام، من دون الحاجة إلى عملية سياسية أو مفاوضات. أما نهج الطريق الثالث الذي تبناه سلام فياض، كما جاء في التقارير الحكومية لمسار بناء الدولة، فقد نصّ على أن الأمن والاستثمار الاقتصادي، إضافة إلى بناء مؤسسات الدولة، ستؤول إلى اعتراف العالم بقدرة الفلسطينيين على إدارة دولة فلسطينية مستقلة. وكانت نتيجة هذا المنطق زيادة تكبيل الحركة الوطنية الفلسطينية بالضغط الاقتصادي، وإرهاق المجتمع الفلسطيني بالهموم المعيشية اليومية.

---

[4] Neve Gordon, *Israel's Occupation* (Berkeley and Los Angeles, California: University of California Press, 2008), pp. 183–184.

[5] Gershon Shafir & Yoav Peled, *Being Israeli: The Dynamic of Multiple Citizenship* (New York: Cambridge University Press, 2002), p. 259.

المساعدات الأجنبية

برزت السلطة، منذ بداية تأسيسها، كيانًا ريعيًّا يستمد مصادره المالية، أساسًا، من الأموال المشروطة سياسيًّا، والمقدمة من الدول المانحة ووكالات التمويل الدولية. فمنذ عام 1993 وحتى 2013 صرفت الدول المانحة ما يقارب 23 مليار دولار، وبذلك تصبح السلطة أحد أكثر الكيانات اعتمادًا على المعونة غير العسكرية في العالم من حيث نصيب الفرد[6]. وفي الحقيقة، لا تقتصر المساعدات على المبالغ التي تتلقاها السلطة على نحو مباشر فحسب، بل ثمة مئات الملايين التي يتم توزيعها على المنظمات غير الحكومية؛ المحلية والدولية، وعلى هيئات متعددة الأطراف، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إضافة إلى المساعدات التي تُصرف عن طريق العلاقات الثنائية مع الممولين، مثل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وغيرها. يأتي التمويل الأجنبي مرتبطًا بالإطار العام، وشروط اتفاقية أوسلو، وهو مرتبط بمسائل بناء الدولة والأمن والتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من عدِّ مناطق السلطة من أكثر المناطق اعتمادًا على المعونة في العالم، فإن ذلك لم يساهم في خلق تنمية اقتصادية حقيقية، ومازالت معدلات الفقر والبطالة تقف على مستويات عالية بمعدل 26٪ (نسبة الفقر) و24٪ (نسبة البطالة)[7].

سياسيًا، يؤدّي التمويل الأجنبي المشروط دورًا حاسمًا في تكبيل النظام السياسي الفلسطيني، ومصادرة استقلال القرار، وتقليص قدرته على المناورة السياسية، وإجهاض أي خطوة قد تضر بإسرائيل محليًّا وعالميًّا. فبحسب التقرير البحثي للكونغرس، يرتبط التمويل الأميركي المشروط للسلطة بثلاث قضايا رئيسة: 1) محاربة الإرهاب ومنع المجموعات المسلحة الفلسطينية من التعدّي على أهداف إسرائيلية، 2) تعزيز الاستقرار في الضفة الغربية وتحقيق التعايش المشترك مع الإسرائيليين، 3) تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين[8]. وقد استعملت الولايات

---

[6] Jeremy Wildeman & Alaa Tartir, “Can Oslo’s Failed Aid Model Be Laid to Rest?” AlShabaka, 18/9/2013, accessed on 8/9/2016, at: https://goo.gl/D7p1sl

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مستويات المعيشة"، شوهد في 2016/9/8، في:
http://www.pcbs.gov.ps/site/881/default.aspx

[8] Jim Zanotti, “US Foreign Aid to the Palestinians,” Congressional Research Service, March 18, 2016, accessed on 9/8/2016, at: https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

المتحدة المساعدات ذريعةً لابتزاز السلطة، ومنعها من القيام بخطوات غير مرغوب فيها، مثل طلب عضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة، أو التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية.

والأمثلة على تدخل الدول المانحة كثيرة، لعل أبرزها قطع المعونة عن السلطة الفلسطينية في أعقاب الانتخابات التشريعية، وتشكيل حماس للحكومة الفلسطينية سنة 2006؛ ما أظهر أن تعامل الدول المانحة مع التجربة الفلسطينية الانتخابية كان أشبه بعقاب جماعي للشعب الفلسطيني؛ بسبب اختياره الديمقراطي. وفي السنوات التي تلت الانتخابات، أدّى التمويل الأجنبي دورًا في تحفيز الانقسام الفلسطيني الداخلي وتعميقه، وذلك باستخدام المال لفرض هيبة سلطة رام الله وتعزيز قدرتها الأمنية؛ من أجل حفظ الاستقرار السياسي في الضفة الغربية. وفي المقابل، تم إقصاء سلطة غزة، كما تمّت المساهمة في تعزيز الحصار.

لذا، لا يمثّل الارتهان بالتمويل الأجنبي أحد أهم معوّقات بناء مشروع وطني حقيقي فحسب، بل يمثّل، مع هذا، إحدى الأدوات الفاعلة التي حولت النظام السياسي الفلسطيني، ما بعد أوسلو، إلى كيان عاجز كل العجز عن القيام بأي خطوة سياسية ذات جدوى، بل يبدو، في معظم الأحيان، سلوك السلطة السياسي والأمني متماهيًا مع السياسات الإسرائيلية.

بناء الدولة على أسس الليبرالية الجديدة

لقد كان لتدخلات المؤسسات المالية الدولية، ووكالات التنمية الغربية، والتمويل الموجه سياسيًا؛ دورٌ أساسيٌّ في برمجة اقتصاد السلطة الفلسطينية، وتصميم برامج التنمية، على نحو يتلاءم ومقيدات اتفاقية أوسلو. يتضح ذلك جليًّا في وضع البنك الدولي تصورَه المسبق عن النموذج الاقتصادي والمؤسساتي والتنموي لمناطق الحكم الذاتي، حتى قبل عودة قيادة المنظمة إلى المناطق المحتلة وقيام السلطة الفلسطينية. ففي عام 1993 أصدر البنك الدولي تقريرًا من ستة أجزاء بعنوان "الاستثمار في السلام"، تضمن نقاطًا مثل تشجيع الأسواق الحرة، والتحرير التجاري والمالي، وتحقيق التكامل الاقتصادي مع إسرائيل، وقدّم أيضًا توصيات للمانحين بسُبُل صرف المعونات لدعم عملية السلام. وبذلك تكون السلطة الفلسطينية أول نموذج لبناء دولة يتم تصميم اقتصاده على أسس السوق الحرّة، من منظور المؤسسات الدوليّة ووفق رؤاها. ولقد ثبّتت السلطة الفلسطينية تبنّيَها نموذج

السوق الحرّة في القانون الأساسي، والذي نص صراحةً في المادة 21 على أن "يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ السوق الحرة".

وعلى الرغم من الفوضى المؤسساتية والاقتصادية في نموذج بناء الدولة في عقد التسعينيات، فإن الفترة التي تلت الانتفاضة الثانية وما رافقها من إصلاحات واسعة، وخصوصًا على يد رئيس الوزراء الأسبق سلام فياض، قد شهدت تطبيقات مبادئ الليبرالية الجديدة بمهنية عالية، وعلى مستويات غير مسبوقة. فقد لاحظ المراقبون أن التزام السلطة تنفيذَ السياسات الليبرالية الجديدة، على نحوٍ واسع وسريع في فترة سلام فيّاض، تجاوز، إلى حدٍّ بعيد، تنفيذ هذه السياسات في أي دولة أخرى في المنطقة[9]. ومن الأمثلة على تطبيقات الليبرالية الجديدة في عهد فياض؛ إصلاح القطاع المصرفي، وخصوصًا ما يتعلق بتسهيل عملية القروض للحكومة والأفراد، وما يحمله ذلك من تداعيات سياسية واجتماعية خطيرة. فمن ناحية، مكّنت تلك الإصلاحات الحكومة من توقيع عقود طويلة الأجل، بلغت نحو 4.8 مليارات دولار، موزعة بين بنوك محلية ودولية، وبفائدة سنوية تصل إلى 200 مليون دولار. تمثّل هذه المديونية العامة المرتفعة، بالنسبة إلى اقتصاد يعتمد إلى حدٍّ بعيد على المساعدات الأجنبية، قلقًا حقيقيًا. ولا يتضح، حتى الآن، كيف أُنفقت تلك الأموال، وكيف ستسدد السلطة الفلسطينية ديونها. ومن ناحية أخرى، شجعت تسهيلات القروض الأفراد على اللجوء إلى البنوك من أجل تمويل الاستهلاك، وقلما تُستعمل هذه الديون في أنشطة إنتاجية. فقد وصلت القروض البنكية الخاصة حتى نهاية 2014 إلى 3.4 مليارات دولار، تم استخدام الجزء الأكبر منها في شراء عقارات. إن لهذه الحالة من المديونية الشخصية تداعيات اجتماعية خطيرة، فهي تعزز ثقافة الاستهلاك، والاهتمام بالشواغل الشخصية على حساب الهم العام، كما تدفع الناس، على نحو ممنهج، إلى التخلي عن القضايا الوطنية العامة، وتعزز اللامبالاة السياسية، وتُضعف من التفكير الناقد لطبيعة النظام القائم.

[9] Adam Hanieh, *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East* (Chicago: Haymarket Books, 2014), p. 116.

إن العلاقة ما بين نموذج الليبرالية الجديدة للسلطة الفلسطينية وتفاعله مع البنية الاستعمارية، قد ساهمت في إعادة تعريف العلاقات الاجتماعية بناءً على التحولات الطبقية المرافقة لعملية بناء الدولة، في سياق الشروط والعلاقات الاستعمارية، وما نتج منها من شبكات مصالح، ونخب مستفيدة من الواقع السياسي – الاقتصادي الراهن في فلسطين.

فمن ناحية، أنتج التفاعل بين الشبكات الزبائنية والفساد المالية والاستبداد السياسي نظامًا رأسماليًا مشوهًا، يعتمد على المحسوبيات والشللية في إطار السلطة الفلسطينية.

وقد بدأت بوادر "الرأسمالية الشللية" في مرحلة مبكرة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، وخصوصًا من خلال نشوء علاقات خاصة بين رجال الأعمال ذوي النفوذ، والنخب السياسية والأمنية في السلطة الفلسطينية. أدّت هذه العلاقة الخاصة إلى تركز السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي أفراد قلائل، تعاملوا مع السلطة كجهاز سياسي فعّال لتحقيق المصالح الاقتصادية. وفي عقد التسعينيّات تجلّت هذه العلاقات وممارساتها في تواطؤ النخبة السياسية والأمنية في السلطة الفلسطينية مع تكتلات رجال الأعمال في الشتات؛ لإدارة احتكارات واسعة النطاق للقطاعَيْن العام والخاص. وفي فترة ما بعد الانقسام وحتى اليوم أصبح التحالف السياسي – الاقتصادي، ضمن السلطة، أكثر وضوحًا وتأثيرًا؛ بحيث زاد نفوذ الرأسماليين في المؤسسة السياسية، وتعززت قدرتهم على التأثير في سياساتها الاقتصادية. وفي أحيان كثيرة، تبوّأ رجال الأعمال والتكنوقراط، من ذوي التوجه النيوليبرالي، مناصب وزارية رئيسة في الحكومات المتوالية[10].

ومن ناحية أخرى، أنتج التفاعل بين نيوليبرالية السلطة وبين البنية الاستعمارية العديد من مشاريع التطبيع الاقتصادي الضخمة. وغالبًا ما يتم ترويج مثل هذه المشاريع بوصفها "مشاريع تنموية تخدم المشروع الوطني". لكنها، في الحقيقة تخدم كلًا من رأس المال الفلسطيني، ورأس المال الإسرائيلي، ورؤوس الأموال الإقليمية الأخرى المندمجة في هذه المشاريع، وليس لمثل هذه المشاريع آثار إيجابية حقيقية في تنمية الاقتصاد المحلي،

[10] طارق دعنا، "الرأسمالية الفلسطينية المتمادية"، إعمار، 2014/1/14، شوهد في 2016/10/18، في:
http://eamaar.org/?mod=article&ID=5231

وتطوير القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية. ومن أمثلة هذه المشاريع؛ مدينة روابي، والمناطق الصناعية، والمشاريع المشتركة في مجالات تكنولوجيا المعلومات وغيرها.

استنتاجات

يجد الفلسطينيون أنفسهم اليوم مكبّلين بسياق اقتصادي – سياسي أشدّ تعقيدًا من أي وقت مضى، وإن استمرارية هذا السياق ستمنعهم من القيام بأي خطوة جذرية في اتجاه تصويب أوضاعهم الداخلية، وبناء مشروع وطني بديل من الواقع الذي أنتجه أوسلو. فحتى إستراتيجية التدويل التي تتبناها السلطة، والتي تسعى من خلالها للانضمام إلى المنظمات الدولية أثبتت عدم جدواها، حتى لو افترضنا، جدلًا، توافر الإرادة السياسية. ففي ظل غياب القاعدة الاقتصادية المقاومة، واستمرار الارتهان بالمساعدات الأجنبية المشروطة، سيكون من المُحال التقدم في خطوات سياسية ملموسة. بل على العكس، ستؤدّي شبكات المصالح الاقتصادية، ضمن السلطة، دورًا حاسمًا في عرقلة أي جهد حقيقي يعمل على تغيير الواقع الراهن، ويستبدل به مشروعًا وطنيًا حقيقيًا يضر بالمصالح الخاصّة لتلك الشبكات.

كما أن هبّة الشعب الفلسطيني الحالية مازالت تفتقر إلى المشاركة الجماهيرية الواسعة، وذلك بسبب ابتعاد قطاعات معتبرة من الشعب الفلسطيني من الحراكات الوطنية، وارتباط الكثير من المجموعات والمؤسسات والفصائل الفلسطينية بشبكات المصالح المرتبطة ببنية السلطة الريعية، أو بالمنظمات غير الحكومية المموَّلة غربيًا، والمرتبطة بمقيدات اتفاقية أوسلو، أو برأس المال الشللي الذي يخشى على استثماراته وأرباحه من تداعيات عدم الاستقرار.

يجب على أي توجه نحو بناء مشروع وطني متكامل يعتمد على جهاز مؤسساتي وتنظيمي، ويستند على إطار قيادي وحدوي مرتبط عضويًا بالقواعد الجماهيرية، ويستند على مبادئ المقاومة والتحرر والعدالة الاجتماعية، أن يضع في الاعتبار أهمية بناء قاعدة اقتصادية مقاومة، تُناقض، جذريًّا، الواقع الاقتصادي الذي فرضته اتفاقيات أوسلو، ومصالحُ النخب السياسية – الاقتصادية المنتفعة منه. إن بناء هذه القاعدة يجب أن يرافق بناء المشروع الوطني ليسنده ويحافظ على استقلاله. ومن الضروري أن تكون هذه القاعدة ذات ركائز إنتاجية، تحقق

أكبر قدر من الصمود والعدالة الاجتماعية، وتضمن التماسك الاجتماعي، بما في ذلك تقليص الفجوة الطبقية الهائلة التي تهتك النسيج الاجتماعي الفلسطيني. كما أن إلحاق الضرر بأكبر قدر ممكن من المصالح الاستعمارية الإسرائيلية، عن طريق المقاطعة الاقتصادية المنظمة أو الإضرار المادي الملموس بالمنشآت الاقتصادية للاحتلال، يجب أن يتخذ مكانًا في سلم أولويات المشروع الوطني، والهبّات والانتفاضات الجماهيرية.

المراجع

Bouillon, Markus E. *The Peace Business: Money and Power in the Palestine-Israel Conflict.* London: I.B.Tauris, 2004.

Gordon, Neve. *Israel's Occupation.* Berkeley and Los Angeles, California: University of California Press, 2008.

Hanieh, Adam. *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East.* Chicago: Haymarket Books, 2014.

Nitzan, Jonathan & Shimshon Bichler. *The Global Political Economy of Israel.* London, Virginia: Pluto Press, 2002.

Shafir, Gershon & Yoav Peled. *Being Israeli: The Dynamic of Multiple Citizenship.* New York: Cambridge University Press, 2002.

Tamari, Salim. "The Palestinian Movement in Transition: Historical Reversals and the Uprising." *Journal of Palestine Studies.* vol. 20, no. 2 (1990/1991).